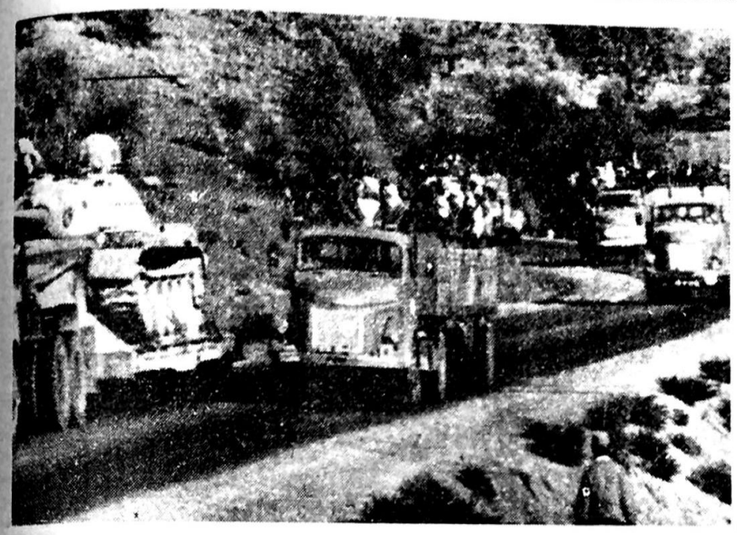

المسيرة بحماية الجيش المغربي

ووﻻءاتها) ـ الى جانب حزب الاتحاد الوطني الصحراوي ، تكونت الجبهة الشعبية لتحرير

السّاقيَة الحمراء ووادي الذهب

(بوليساريو) في ١٠ ايار ١٩٧٣ ، متبنية اسلوب الكفاح المسلح نحو تحقيق الاستقلال التام للصحراء وتكوين دولة مستقلة . وبالفعل قامت باولى عملياتها العسكرية في العشرين من الشهر نفسه . وعبر اعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ قام العديد من المظاهرات الجماهيرية في القرى الصحراوية ، مطالبة بالاستقلال .

منذ ١٩٧٠ ، ازدادت ازمات الحكم الرجعي في المغرب ، وبدات الجماهير ، في نضالاتها ، تعثر على اساليب جديدة كل الجدة ، وظهرت الحركة الثورية الراديكالية متجاوزة المعارضة الوطنية التقليدية التي سادت ردحا من الزمن . وبدا النظام الملكي البيروقراطي المستبد على وشك الانهيار ، فالصراع وصل درجة التناحر بين أجنحته على سلطة الدولة وامتيازاتها (في محاولتي الانقلاب : الصخيرات وآب ٧٢) ، من جهة اخرى اعلن جناح من المعارضة الوطنية الكفاح المسلح (حركة ٣ مارس) في حين احتدم الصراع الاجتماعي وبدأ يعبر يوما بعد يوم عن نفسه عمليا : اضرابات العمال الطويلة والناجحة نسبيا في تحقيق بعض المطالب ، وانتفاضات الفلاحين وحركة الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات ، التي وصلت حد الصدام مع الجيش وسقوط الضحايا . في مواجهة ذلك ، اوجد النظام حالة من القمع والاضطهاد لم يشهد لها المغرب في السابق مثيلا : محاكمات واعدامات وحل بعض النقابات مثل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وحل بعض الاحزاب مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وايقاف الصحف.. في هذا المناخ ، شن النظام حملة جديدة وواسعة من اجل قضية الصحراء واعلن سنة ١٩٧٥ : « سنة استرجاع الصحراء المغربية » ، وكان ذلك لسببين :

١ ـ ان الازمة الاقتصادية التي يعيشها النظام الملكي تجعله يرى في ثروات الصحراء منقذا مؤقتا للخروج من الازمة الخانقة . وان كان يعي انه سوف لن يستولي على كل تلك الثروات لصالحه ، فهو ينتظر مشاركة نسبية ، مع الاحتفاظ بحصة الاسد للاحتكارات الامبريالية . ان العودة الى التصريحات التي ادلى بها طيلة الحملة توضح ذلك بجلاء .

٢ ـ ان الحملة حول الصحراء تمكن النظام ايضا من الخروج من الازمة السياسية التي يعيشها نتيجة العزلة الداخلية ، كما قلنا . كما تهدف الى اعادة خرافة « الوحدة الوطنية » و « امير المؤمنين : حامي البلاد والعباد » واستغلال تهافت قيادات الحركة الوطنية الاصلاحية على اي دعوة للمشاركة ... حيث يعتبر عمليا كل زعماء القوى الاصلاحية السياسية والنقابية ، منذ اعلان حملته ، وزراء بلا وزارة او موظفين ساميين لدى القصر يرسلهم بأمر منه متى شاء الى ما شاء من مختلف بلدان العالم لاقناعها بمغربية الصحراء .

صاحب النظام الملكي حملته بحملة اعلامية ضخمة داخلية وخارجية ، غطت عمليا على كل ما يجري في الداخل ، فتبارت اجهزة اعلامه واجهزة اعلام المعارضة في جلب الولاء للعرش عن طريق التحريض « لاسترجاع الصحراء » ، تحت سيف صاحب الجلالة ، وجعل ذلك « موضوع الساعة » الذي حقق « الاجماع الوطني » . اما مشاكل الجماهير اليومية الاخرى فتؤجل الى « اجل غير مسمى » ! فهي لا تهم ما دام « الوطن » في خطر ، وما داه تالقضية قضية « سيادة » و « حقوق وطنية » .

تحرير الصحراء عن طريق محكمة العدل !

عندما راى نظام الحسن الثاني ان مطالبته وصلت الى طريق مسدود ، نتيجة عدم استجابة اسبانيا ، ونتيجة وجود تيار استقلالي داخل السكان ، عرض مشكلة الصحراء على محكمة العدل الدولية في لاهاي لتصدر حكمها في مصير الصحراء . كما طالب ايضا الجمعية العامة للامم المتحدة ، في كانون الاول ١٩٧٤ ان تصدر رأيا استشاريا بهذا الصدد .

عينت لجنة الامم المتحدة الخاصة بالاستعمار ، لجنة من ٣ مندوبين : كوبا ، ايران وساحل العاج.. حيث زارت اللجنة ، بين ٨ اذار و٩ حزيران ١٩٧٥ اسبانيا ، الصحراء ، الجزائر ، المغرب وموريتانيا والتقت بالسكان واللاجئين والمجموعات السياسية العاملة في الصحراء .

بانتظار صدور حكم في الموضوع ، عمل كل طرف من « الاطراف المعنية » على تشديد حملات الاعلام لشرح موقفه داخليا وخارجيا : المغرب ، تطالب بعودة سيادتها كاملة على الصحراء ومعها المجموعة الصحراوية « الرجال الزرق » ، ولا تجد حق موريتانيا ، التي تطالب بجزء من الـ « سيادة » ومعها مجموعة « جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب » ، واسبانيا تؤيد « تقرير المصير » ومعها « حزب الاتحاد الوطني الصحراوي » ، بينما تؤكد الجزائر انه « ليس لها اية اطماع في الصحراء » ويجب احترام « رغبة السكان في تقرير المصير » ، في حين ـ واثناء زيارة لجنة الامم المتحدة الى منطقة تندوف حيث التقت باللاجئين ـ رفعت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب شعار « لسنا مغاربة ولا موريتانيين ، نحن عرب صحراويون » ، مؤكدة على الاستقلال التام لكل الاراضي الصحراوية . انطلاقا من ذلك اتفقت الجبهة الشعبية مع حزب الاتحاد الوطني ، وجرى التنسيق بينهما ، ونجحا في اخراج مظاهرة في « العيون » ، عاصمة الصحراء ، اثناء زيارة اللجنة . كما قامت الجبهة الشعبية بعدد من العمليات العسكرية .

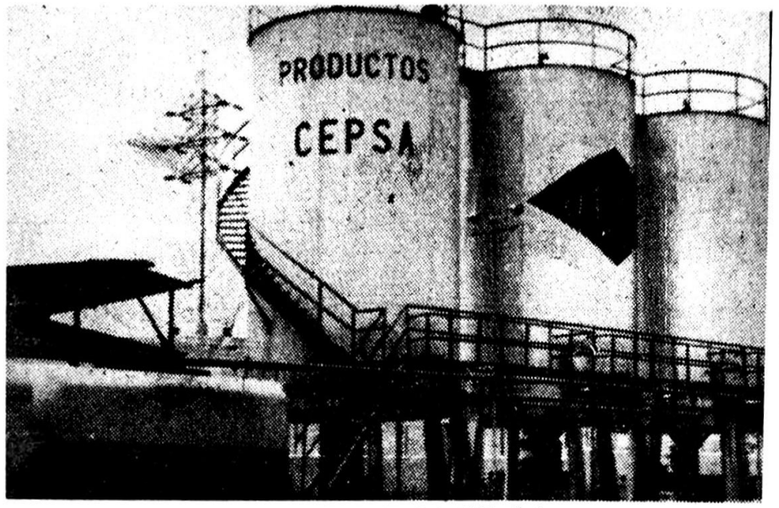

مقر الشركة الاميركية ـ الاسبانية للبترول ـ (اطلس)

راي محكمة العدل الدولية والازمة الحالية

في السادس عشر من تشرين الاول الحالي ، انفجرت الازمة ، واضحت الصحراء موضع اهتمام الراي العام العالمي باسره . فقد قضت محكمة العدل الدولية بانه : « كانت للمغرب وموريتانيا روابط شرعية بالصحراء الغربية عندما استعمرتها اسبانيا قبل حوالي قرن » . وقال رئيس المحكمة مانغريد لاكس عند اعلان الحكم : « ان اعضاء المحكمة اجمعوا على ان الصحراء الغربية لم تكن ارضا بلا سيد عند حدوث الاستعمار الاسباني » واضاف : « ان المحكمة قررت ب ١٤ صوتا ضد صوتين ، انه كانت هناك روابط شرعية بين المغرب والصحراء الغربية آنذاك، وان المحكمة قررت ايضا ب ١٥ صوتا ضد صوت واحد ، انه كانت لموريتانيا روابط شرعية ايضا بالصحراء الغربية عندما دخلت اسبانيا المنطقة » ويضيف الحكم : « وجدت المحكمة ان المواد والمعلومات المقدمة اليها لا تثبت وجود صلة سيادة اقليمية بين الصحراء الغربية ومملكة المغرب او موريتانيا . وهكذا لم تجد المحكمة اية روابط شرعية يمكن ان تؤثر في تطبيق قرار الجمعية العامة الخاص بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وخاصة مبدا تقرير المصير بواسطة التعبير الصحيح عن ارادة شعوب هذه المنطقة » .

بصدور راي محكمة العدل الدولية توالت الاحداث بسرعة :

١ ـ اعلنت المغرب ان ٣٥٠ الف مدني قد سجلوا حتى يوم ١٧ ـ ١٠ للقيام بمسيرة سلمية الى الصحراء ، وانه اذا اقدمت اسبانيا ، كما قال وزير الخارجية المغربي احمد العراقي : « على مبادرة القيام بابادة للجنس ، فسنواجه ذلك » . بينما علقت اسبانيا على ذلك بقولها : « ان على المغرب وملكها الا يفقدوا هدوءهم والا ينساقوا وراء الانفعال امام راي المحكمة القاطع » .

٢ ـ ارسل الملك الحسن رسائل الى جميع رؤساء الدول العربية يوم ١٨ ـ ١٠ . الاحزاب السياسية في المغرب ايدت المسيرة الخضراء ، كما ان موريتانيا اعلنت انها تؤيد وجهة النظر المغربية .

٣ ـ مسيرة المغرب « الخضراء » تنطلق يوم ٢١ ـ ١٠ نحو الحدود مع الصحراء . وفي اليوم نفسه اعلنت الجزائر موقفها من المسيرة : « ان اي تفسير ضيق لتقرير البعثة الخاصة بالامم المتحدة ولرأي المحكمة الدولية في لاهاي هو مبادرة تهدف الى اعاقة مهمة الامم المتحدة في الصحراء . ومثل هذه المبادرة لن تحظى بموافقة الجزائر ولا يمكن ان تساندها » . وان الجزائر سوف لن ترد على هذه التحديات « لكن علينا ان نبقى ساهرين وان نعزز الجبهة الداخلية من اجل احباط النوايا السيئة الموجهة ضدنا » !

٤ ـ اتساع النشاط الدبلوماسي المكثف في كل العواصم المعنية لتخفيف حدة المشاعر التي اثارها قرار المغرب بـ « المسيرة الخضراء » . فقد وصل يوم ٢٢ ـ ١٠ مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون شمال افريقيا والشرق الاوسط وجنوب شرقي آسيا الفرد اثرتون ، الى الجزائر لاجراء محادثات مع الرئيس بومدين وفيما بعد مع الحسن الثاني . وتوقفت ، في نفس اليوم ، المواصلات بين الجزائر والمغرب . وقامت مظاهرات في المدن المغربية ضد اسبانيا والجزائر .

٥ ـ الحسن الثاني يوجه خطابا الى شعب الصحراء ، يوم ٢٣ ـ ١٠ ، ويعلن ان « المسيرة الخضراء ستسير كما هو مقرر لها » اذ بلغ عدد المسجلين ٧٠٠ الف شخص . وفي الامم المتحدة ، كلف مجلس المجلس كورت فالدهايم بالبدء فورا بمشاورات مع الاطراف المعنية لحل مشكلة الصحراء الغربية سلميا .

٦ ـ وصول وزير الخارجية المغربي ، يوم ٢٤ ـ ١٠ ، الى مدريد للتباحث مع المسؤولين الاسبان . وصرح رسمي اسباني : « ستغادر اسبانيا الصحراء قريبا ، الا اذا حدث شيء ما في اخر لحظة ، وهو امر لا اتوقعه . وبعد ان خذلتنا الامم المتحدة ، لم يبق اي خيار آخر لان اسبانيا لن تشتبك ابدا في حرب مع المغرب بسبب هذا الاقليم ». لذلك اجلت المغرب استمرار انطلاق « المسيرة الخضراء » بينما تركت الاستعدادات مستمرة .

٧ ـ الاعلان عن وصول كورت فالدهايم الى مدريد ، يوم ٢٧ ـ ١٠ ، بينما المحادثات الاسبانية المغربية ما زالت جارية . تونس تتحرك « لازالة اي سوء تفاهم بين بلدان المغرب العربي » . واسبانيا تطلب من ليبيا التدخل .

... الى اين ؟

ان اتجاه الاحداث السريع ، خاصة الاتصالات الدبلوماسية المكثفة الجارية حاليا ، بخصوص الصحراء ، وبعد التصريح الاسباني ، تشير كلها الى رجحان كفة احتمال وحيد وهو حل الازمة على خطوات :

١ ـ تعهد اسبانيا بالانسحاب **رسميا** لصالح المغرب ، لتتم بعد ذلك المفاوضات ، بحيث تضمن جملة من مصالحها بعد الانسحاب وبخاصة : قواعد عسكرية للاشراف على جزر الكناري ، التي تخشى على مصيرها بعد الانسحاب من الصحراء.

٢ ـ يلغي المغرب « المسيرة الخضراء »، ذلك لان استمرارها قد يتسبب في وقوع كارثة ، اذ ان بعض الاطراف الصحراوية اعلنت انها ستتصدى للمسيرة بالعنف .

٣ ـ اشراف الامم المتحدة على الصحراء لفترة انتقالية ، بحيث تنقل الادارة تدريجيا الى حكومة المغرب . وتتكفل المفاوضات باقناع الاطراف المعارضة لذلك بسيادة المغرب ومشاركة المعارضة الصحراوية في ادارة الاقليم .

اما تفصيليات سير هذه الخطوات ، فان الايام القادمة كفيلة بالاجابة عليها .

■■